فهرس المواد

القسم الثاني: أسباب النقض الخاصة المُسْندة

إلى مخالفة قواعد قانونيّة ترتبط

بقوانين أصول المحاكمات..... ٥

تمهيد

٢٢١*. تسمية الأسباب الخاصة . تعدادها . ٢٢٢* تصنيف أسباب النقض المستمدّة من مخالفة قواعد أصولية . تقسيم

الباب الأوّل : مخالفة قواعد الإختصاص

وتجاوز حدّ السلطة..... ١٣

تمهيد . تجاوز حد السلطة .

٢٢٣* النصوص القانونيّة في فرنسا والبلدان العربيّة . ٢٢٤* تجاوز حدّ السلطة . ٢٢٥* تجاوز حدّ السلطة بالتنكّر لمبدأ فصل السلطات . ٢٢٦* تجاوز حدّ السلطة من خلال القيام بأعمال تعدّي . ٢٢٧* تجاوز حدّ السلطة من خلال تقليص القاضي لسلطاته القضائيّة . ٢٢٨* تجاوز حدّ السلطة من خلال مخالفة قاضي الأساس لبعض المبادئ الأصولية الجوهرية . ٢٢٩* النصوص القانونيّة في لبنان بشأن سبب النقض المُسْند لمخالفة قواعد الإختصاص . تقسيم الباب

الفصل الأوّل: قواعد الإختصاص التي تفسح مخالفتها مجالاً للنقض..... ٢٥

٢٣٠* تعريف . المصطلح التقليدي والمصطلح الحديث . تقسيم الفصل

المبحث الأوّل: مخالفة قواعد الإختصاص التخصيصي

. الوظيفي والنوعي ٢٧

٢٣١ * فروع الإختصاص التخصيصي

الفقرة الأولى: الإختصاص الوظيفي..... ٢٨

٢٣٢* تعريف . المشاكل التي يطرحها بحث الإختصاص الوظيفي لجهة سبب النقض المُسْند لمخالفة قواعد الإختصاص . ٢٣٣* الإختصاص الوظيفي بين المحاكم العدلية والمحاكم الإداريّة . ٢٣٤* الإختصاص الوظيفي للمحاكم الشرعيّة والمذهبيّة . المشاكل التي يثيرها . ٢٣٥* التفسير الحصري لإختصاص المحاكم الشرعيّة والمذهبيّة . ٢٣٦* مخالفة المحاكم العدلية لحدود إختصاصها الوظيفي حيال إختصاص المحاكم الشرعية والمذهبية يشكل سبباً للنقض . ٢٣٧* مخالفة المحاكم الشرعية والمذهبية حدود إختصاصها الوظيفي يفسح فقط مجالاً للإعتراض على الحكم أمام الهيئة العامة لمحكمة النقض . ٢٣٨* الإختصاص الوظيفي بين المحاكم العدلية والمحاكم الخاصة . ٢٣٩* مخالفة قواعد الإختصاص الوظيفي تفسح مجالاً للنقض . ٢٤٠* الإختصاص الوظيفي بين المحاكم العدلية والمحاكم التحكيمية . تجاوز المحكمة التحكيمية لحدود إختصاصها . ٢٤١* نظر المحكمة العدلية بالنزاع بالرغم من وجود بند أو عقد تحكيمي . ٢٤٢* مدى تأثير مبدأ قاضي الأصل هو قاضي الدفع على مخالفة قواعد الإختصاص الوظيفي . معنى المبدأ وتكريسه في القانون الوضعي . ٢٤٣* المشاكل التي يثيرها المبدأ من زاوية سبب النقض المُسْند لمخالفة قواعد الإختصاص . ٢٤٤* المسألة الأوّليّة المتعلّقة بالحقوق العائلية . المسألة الأولية أمام المحكمة الشرعيّة أو المذهبيّة . ٢٤٥* المسالة الأولية أمام المحكمة العدلية . ٢٤٦* المسألة الأوّليّة التي تدخل ضمن إختصاص محكمة جزائية

الفقرة الثانية :الإختصاص النوعي..... ٥٣

٢٤٧* تعريف . المشاكل التي يثيرها الإختصاص النوعي في المواد المدنيّة من زاوية سبب النقض المُسْند لمخالفة قواعد الإختصاص . ٢٤٨* مخالفة القاعدة التي تُعْطي الإختصاص لمحكمة الدرجة الأولى للنظر بالدعوى قبل رفعها إلى محكمة الإستئناف . ٢٤٩* مخالفة قواعد الإختصاص بين الغرفة والقسم . ٢٥٠* مدى تأثير مبدأ قاضي الأصل هو قاضي الدفع على مخالفة قواعد الإختصاص النوعي . الإختصاص الحصري لمرجع قضائي معيّن دون سواه . ٢٥١* توزيع الأعمال بين الغرف والأقسام في المحكمة الواحدة

المبحث الثاني: الإختصاص الجغرافي

. الإختصاص الدولي والمكاني ٦٢

٢٥٢* الإختصاص المكاني والإختصاص الدولي يتعلّق بالإختصاص الجغرافي للمحاكم ولكنه يطرح مصالح تختلف نوعاً لا كماً

الفقرة الأولى: مخالفة قواعد الإختصاص الدولي..... ٦٢

٢٥٣* تعريف . الأهميّة العملية للإختصاص الدولي على صعيد سبب النقض المتمثّل بمخالفة قواعد الإختصاص . ٢٥٤* قواعد الإختصاص الدولي في القانونين اللبناني والفرنسي

الفقرة الثانية : مخالفة قواعد الإختصاص المكاني ٦٦

٢٥٥* تعريف . المشاكل التي يثيرها بحث هذا الإختصاص من زاوية سبب النقض المتمثّل بمخالفة قواعد الإختصاص . ٢٥٦* قواعد الإختصاص المكاني العادي ٢٥٧* خصوصيّة نصّ القانون اللبناني بالمقارنة مع غيره من القوانين . ٢٥٨* الحلول الإجتهادية في لبنان . ٢٥٩* تفنيد الحجج التي كان يستند إليها الإجتهاد اللبناني لقبول سبب النقض المُسْند إلى مخالفة قواعد الإختصاص المكاني العادي . ٢٦٠* النتيجة بشأن قواعد الإختصاص المكاني التي تفسح مخالفتها مجالاً للنقض في القانون اللبناني . ٢٦١* تغاضي محكمة الإستئناف عن بعض مخالفات تقع على بعض قواعد الإختصاص تطبيقاً لمبدأ الإختصاص الشامل لها . ٢٦٢* تغاضي المشترع والإجتهاد أحياناً عن بعض المخالفات القانونيّة التي هي أكثر أهميّة من مخالفة قواعد الإختصاص المكاني العادي . ٢٦٣* المبرّرات العملية لعدم قبول مخالفة قواعد الإختصاص المكاني العادي كسببٍ للنقض . ٢٦٤* مخالفة قواعد الإختصاص المكاني والدولي الإلزاميّة يمكن أن تشكّل سبباً للنقض

الفصل الثاني: إثارة مخالفة قواعد الإختصاص

أمام محكمة النقض ٨٨

٢٦٥ * تقسيم الفصل

المبحث الأوّل: طبيعة قواعد الإختصاص ٨٨

٢٦٦ * إختلاف طبيعة قواعد الإختصاص بإختلاف المصلحة التي تهدف قاعدة الإختصاص لحمايتها

الفقرة الأولى: في طبيعة قواعد الإختصاص التخصيصي..... ٩٠

٢٦٧* طبيعة قواعد إختصاص القضاء العدلي حيال القضاء الإداري والعكس بالعكس ترتبط بالنظام العام . المبرّرات الفقهية والإجتهادي . ٢٦٨* تقويم الرأي المُسْند لمبدأ فصل السلطات . ٢٦٩* تقويم الرأي المُسْند إلى ضرورات التخصص . ٢٧٠* إرتباط قواعد إختصاص القضاء الإداري حيال القضاء العدلي والعكس بالعكس بالنظام العام ناجم عن إرادة المشترع وحدها . ٢٧١* طبيعة قواعد الإختصاص بين القضاء العدلي والقضاء الشرعي والمذهبي . إرتباط القواعد بالنظام العام . ٢٧٢* طبيعة قواعد الإختصاص بين الحاكم العدلية والمحاكم الخاصة . ٢٧٣* طبيعة الدفع بعدم الإختصاص المحاكم العدلية عند وجود بند أو عقد تحكيمي . ٢٧٤* طبيعة قواعد الإختصاص النوعي . المبدأ الذي إعْتمده القانون الحالي والمسائل التي يثيرها تطبيق المبدأ . ٢٧٥ * محكمة الإستئناف غير مختصّة للنظر بالدعوى مباشرة . ٢٧٦ * حقّ الخصوم بالرضوخ لحكم محكمة الدرجة الأولى . ٢٧٧* حصر التقاضي بدرجة واحدة . ٢٧٨* طبيعة قواعد الإختصاص بين الغرفة والقسم لدى محكمة الدرجة الأولى . تباين الرأي في الإجتهاد اللبناني في ظلّ القانون القديم

الفقرة الثانية: طبيعة قواعد الإختصاص الجغرافي

. الدولي والمكاني ١١٥

٢٧٩* تباين الآراء حول طبيعة الإختصاص الدولي في المواد المدنيّة . أسباب هذا التباين . ٢٨٠* المذهب المتّبع في القانون اللبناني بشأن طبيعة قواعد الإختصاص الدولي . ٢٨١* المبدأ أن قواعد الإختصاص المكاني لا ترتبط بالنظام العام . ٢٨٢* طبيعة قواعد الإختصاص المكاني الإلزامي . ٢٨٣* طبيعة الإختصاص المكاني لمحكمة الإفلاس . ٢٨٤* طبيعة الإختصاص المكاني لمحكمة الإستئناف . ٢٨٥* طبيعة الإختصاص المكاني الحصري . ٢٨٦* طبيعة الإختصاص المكاني في دعاوى الضمان . تقويم الحلّ المعتمد بشأنها في القانون الحالي

المبحث الثاني:الإدلاء بمخالفة قواعد الإختصاص

أمام محكمة النقض ١٢٦

٢٨٧* الإدلاء بمخالفة قواعد الإختصاص هو إدلاء بدفع إجرائي . وجوب توفّر المستندات المثبتة لمخالفة قواعد الإختصاص في الملف

الفقرة الأولى : عدم اكتساب الحكم الذي بتّ بمسألة الإختصاص

قوّة القضيّة المقضيّة..... ١٢٨

٢٨٨* قوّة القضيّة المقضيّة وحجيّة القضيّة المقضيّة . تعريف . ٢٨٩* إصلاح الأخطاء التي يمكن أن تعتري الحكم لا يمكن أن يتمّ إلاّ بسلوك طرق الطعن . ٢٩٠* طرح المشكلة من الناحية العملية . الطعن ببعض جهات الحكم دون الطعن بمسألة الإختصاص . ٢٩١* الحلول المعتمدة من قبل الإجتهاد اللبناني . ٢٩٢* تقويم الحلّ المتقدّم

الفقرة الثانية: كيفية الإدلاء بمخالفة قواعد الإختصاص..... ١٣٧

٢٩٣* كيفية الإدلاء بمخالفة قواعد الإختصاص يختلف بإختلاف نوع الدفع بعدم الإختصاص . التقسيم المعتمد في القانون اللبناني الحالي لدفوع عدم الإختصاص . ٢٩٤* النظام الإجرائي التقليدي لدفوع عدم الإختصاص . إعْتماد القانون اللبناني النظام الإجرائي التقليدي لدفوع عدم الإختصاص . ٢٩٥* النتائج المترتّبة على النظام الإجرائي التقليدي لدفوع عدم الإختصاص . ٢٩٦* مدى جواز الإتّفاق على مخالفة قواعد الإختصاص . ٢٩٧* من ناحية إثارة الدفع بعدم الإختصاص . ٢٩٨* متى يجوز الإدلاء بدفع عدم الإختصاص وأمام أيّة محاكم . ٢٩٩* النظام الإجرائي لدفوع عدم الإختصاص في القانون الفرنسي . تطوير النظام السابق . ٣٠٠* النظام الإجرائي لإثارة الدفع بعدم الإختصاص في القانون الحالي .٣٠١* إثارة الدفع بعدم الإختصاص الوظيفي والنوعي والدولي والمكاني الإلزامي أمام محكمة النقض . ٣٠٢ * إثارة الدفع بعدم الإختصاص المكاني العادي أو الدولي غير الإلزامي من قبل الخصوم أمام محكمة النقض . ٣٠٣* إثارة الدفع بعدم الإختصاص الوظيفي أو النوعي أو المكاني الإلزامي أو الدولي الإلزامي من قبل محكمة النقض عفواً

الباب الثاني: أسباب النقض التي تقع في

الفقرة الحكميّة ١٥١

٣٠٤* تقسيم

الفصل الأوّل : مخالفة قواعد البتّ بالمطالب ١٥٢

٣٠٥* دور القاضي حيال المطالب محكوم بمبدأ سلطان الخصوم على المحاكمة ومكمله مبدأ حياد القاضي . ٣٠٦* إختلاف التشريعات حول طريق الطعن الذي يمكن ولوجه بسبب مخالفة قواعد البتّ بالمطالب . ٣٠٧* الإتّجاه التشريعي الحديث بالإجازة بالرجوع إلى محكمة الدرجة الأولى عند إغفال الفصل بأحد المطالب . ٣٠٨ * تقسيم الفصل

المبحث الأوّل: مفهوم المطلب الذي تفسح
مخالفته مجالاً للـنقض ١٦١
٣٠٩* أهميّة المطالب . موضوع المحاكمة
الفقرة الأولى: معنى المطلب ١٦٣
٣١٠* المعنى الواسع والمعنى الضيق للمطلب . الطلب الأصلي والطلب الطارئ . ٣١١* إختلاف معنى المطلب عن طلبات التحقيق .٣١٢* المحاكمة التي يكون موضوعها الوحيد طلب تحقيق . ٣١٣* التفريق بين معنى المطلب والأسباب التي يرتكز عليها . ٣١٤* التفريق بين المطلب ووسائل الدفاع والدفوع . أنواع دفاع المدّعى عليه
الفقرة الثانية: المطلب أمام محكمة الإستئناف..... ١٧٨
٣١٥* المطالب التي تؤخذ بعين الإعتبار هي التي عرضت على المحكمة المطعون بحكمها . ٣١٦* المطالب أمام محكمة الإستئناف عندما يكون حكم محكمة الدرجة الأولى فصل أساس النزاع . المفعول الناشر . ٣١٧* تقييد المطالب عملاً بالمفعول الناشر بأوجه النزاع موضوع الإستئناف . ٣١٨* المطالب التي يطرحها المفعول الناشر عندما يهدف الإستئناف إلى إبطال الحكم وفي حالة عدم التجزئة . ٣١٩* تقييد المطالب عملاً بالمفعول الناشر بالمطالب التي طرحت على محكمة الدرجة الأولى . منع الطلبات الجديدة في الإستئناف .٣٢٠* تضييق مفهوم الطلب الجديد في الإستئناف . ٣٢١* الإستئناءات لقاعدة منع الطلبات الجديدة في الإستئناف . ٣٢٢* الطلبات المقابلة . ٣٢٣* الطلبات المتفرّعة عن الطلب الأصلي أو المشمولة به ضمناً وطبات المقاصة . ٣٢٤* الدفاع لردّ طلبات الخصم . ٣٢٥* الطلبات الهادفة إلى الفصل في مسائل ناشئة عن تدخّل الغير. ٣٢٦* الطلبات الهادفة إلى الفصل في مسائل ناشئة عن حدوث أو كشف واقعة معيّنة . ٣٢٧ * المطالب التي تطرح على محكمة الإستئناف عندما يكون حكم محكمة الدرجة الأولى غير فاصل بالأساس . المفعول الساحب أو حقّ التصدّي . ٣٢٨* الشكل الذي يجب أن يعرض به المطلب أمام محكمة الإستئناف . ٣٢٩ * وجوب تقديم المطالب قبل إختتام المحاكمة
المبحث الثاني: أوجه مخالفة المطالب..... ٢٠٦
٣٣٠* إن أوجه مخالفة قواعد البتّ بالمطالب هي نتيجة لدور القاضي حيال الموضوع . الوجه المزدوج لهذا الدور
الفقرة الأولى: الحكم بما يتجاوز المطلوب..... ٢٠٨

٣٣١* صور الحكم بما يتجاوز المطالب . التفريق بين الحكم بما لم يُطْلب والحكم بأكثر ممّا طُلِب . ٣٣٢* القاعدة ذات مفعول عام . أمثلة عن حالات الحكم بما يتجاوز المطالب . ٣٣٣* حالات تخرج عن مفهوم الحكم بما يتجاوز المطالب . ٣٣٤* التفريق بين الحكم بما يتجاوز المطالب وإعطاء المطالب وصفها الصحيح .٣٣٥* التفريق بين الحكم بما يتجاوز المطالب وتفسير طلبات الخصوم . الطلبات الضمنية . ٣٣٦* الدور السلبي للنظام العام حيال المطالب . ٣٣٧* الدور الإيجابي للنظام العام حيال المطالب في بعض القوانين

الفقرة الثانية: إغفال البتّ بأحد المطالب..... ٢٢٢

٣٣٨* معنى إغفال البتّ بأحد المطالب . ٣٣٩* البتّ الصريح . ردّ عدّة مطالب بعبارةٍ واحدة . ٣٤٠* البتّ الضمني . ٣٤١* البتّ الضمني عند التلازم الطردي . ٣٤٢* إقتران أحد المطلبين بنتيجة سلبية عند التلازم الطردي . ٣٤٣* التفريق بين الردّ الضمني عند التلازم الطردي وبين وجوب إمتناع المحكمة عن البحث بالمطالب بنتيجة رد الدعوى بسبب دفع يمنع عليها البحث بالمطالب . ٣٤٤* إقتران أحد المطلبين بنتيجة إيجابية عند التلازم الطردي . ٣٤٥* البتّ الضمني عند التلازم العكسي . ٣٤٦* مدى فائدة النصّ على مخالفة المطالب كسببٍ مستقلٍ للنقض

الفصل الثاني: التناقض في الأحكام ٢٣٧

٣٤٧* تطوّر النصوص التشريعيّة في لبنان . ٣٤٨* تطوّر النصوص التشريعيّة في القانون الفرنسي والقوانين العربيّة . ٣٤٩* النصوص التشريعيّة في والقوانين العربيّة

المبحث الأوّل: التناقض بين حكمين..... ٢٤٢

٣٥٠* تقسيم

الفقرة الأولى: مفهوم التناقض ٢٤٣

٣٥١ * تعريف التناقض . ٣٥٢* وقوع التناقض بين حكمين أو أكثر صادر عن الجهة القضائية ذاتها . ٣٥٣* أن تكون الأحكام المتناقضة صادرة بالدرجة الأخيرة . ٣٥٤* أن يستجمع كلّ حكم عناصر القضيّة المقضيّة تجاه الحكم الآخر . ٣٥٥* وقوع التناقض في الفقرة الحكميّة بحيث يجعل تنفيذ الأحكام المتناقضة متعذّراً

الفقرة الثانية: فائدة النصّ على التناقض بين الأحكام

كسببٍ مستقلٍ للنقض ٢٥٢

٣٥٦* التناقض بين الأحكام يخالف حجيّة القضيّة المقضيّة . ٣٥٧ * التناقض بين حكمين إكتسبا الدرجة القطعية والمبرمة في التشريع اللبناني . ٣٥٨* التناقض بين حكمين إكتسبا الدرجة القطعية والباتّة في القانون الفرنسي . ٣٥٩* فائدة النصّ على التناقض بين حكمين قبل إكتسابهما . أو إكتساب أحدهما على الأقل . الدرجة القطعية والباتّة

المبحث الثاني: التناقض ضمن فقرات الحكم الواحد..... ٢٦٤

٣٦٠* المشاكل التي تثيرها مسألة التناقض بين فقرات الحكم الواحد

الفقرة الأولى: مفهوم التناقض..... ٢٦٦

٣٦١* تعريف التناقض . ٣٦٢ * التناقض في الفقرة الحكميّة . ٣٦٣* التناقض الذي يجعل التنفيذ متعذّراً

الفقرة الثانية: فائدة النصّ على التناقض بين فقرات الحكم الواحد كسببٍ مستقلٍ للنقض ٢٧١

٣٦٤* لا يمكن الإستناد لسبب مخالفة القانون من أجل الطعن بالحكم بطريق النقض . ٣٦٥* الفائدة من النصّ على التناقض بين فقرات الحكم كسببٍ مستقلٍ للنقض هي فائدة عملية

الباب الثالث : أسباب النقض المرتبطة بالشكليات والتعليل ٢٧٥

تمهيد

٣٦٦* أهميّة أسباب النقض المسندة لمخالفة قواعد الشكل . ٣٦٧ * إسترداد القرار (le Rabat d'arrêt) . ٣٦٨* شروط الإسترداد . ٣٦٩* الطابع الشكلي لقوانين أصول المحاكمات يفرض على المحاكم بيان الأسباب التي بُنِيت عليها الفقرة الحكميّة

الفصل الأوّل: مخالفة الشكليات ٢٨٣

٣٧٠* تطوّر النصوص التشريعيّة في القانون اللبناني . ٣٧١*

تطوّر النصوص التشريعيّة في القانون الفرنسي . ٣٧٢* تطوّر

النصوص التشريعيّة في القوانين العربية

المبحث الأوّل: مخالفة القواعد الشكليّة المتعلّقة بإجراءات المحاكمة..... ٢٨٧

٣٧٣* طرح المشكلة

الفقرة الأولى: صيغ الأعمال الإجرائيّة ٢٨٧

٣٧٤* تنوّع الأعمال الإجرائيّة وتنوّع صيغها. ٣٧٥* الأوقات المسموح القيام خلالها بالأعمال الإجرائيّة . ٣٧٦* قرينة مراعاة قواعد الصيغة . ٣٧٧* تصنيف قواعد الصيغة في ظلّ القانون القديم إلى صيغٍ جوهرية وصيغٍ غير جوهرية . ٣٧٨* تصنيف القانون اللبناني الحالي عيوب الصيغة إلى عيوب شكليّة وعيوب موضوعية . شروط التذرّع بالعيب أمام محكمة النقض . ٣٧٩ *تطوّر الإجتهاد بشأن مسألة ما إذا كان تعداد القانون للعيوب الموضوعية هو على سبيل المثال أو على سبيل الحصر

الفقرة الثانية: النتائج المترتّبة على مخالفة قواعد الصيغة

. نظام البطلان ٢٩٨

٣٨٠* تنوّع النتائج . حصر البحث بالبطلان .٣٨١* الإعتبارات التي يجب أن يوفّق نظام بطلان الأعمال الإجرائيّة بينها . ٣٨٢ * النظام الأوّل: نظام القانون الروماني المعروف بالدعاوى القانونيّة (Legis actions) . ٣٨٣* النظام الثاني: نظام البطلان التهديدي «Système des nullités dites comminatoires» . ٣٨٤ * النظام الثالث: نظام لا بطلان بدون نصّ (Pas des nullité sans texte) . ٣٨٥* النظام الرابع: نظام لا بطلان بدون ضرر «nullité sans grief n'opère rien» . ٣٨٦* النظام المعتمد في القانون اللبناني . ٣٨٧* بطلان العمل الإجرائي لعيب في الشكل . ٣٨٨* بطلان العمل الإجرائي لعيب موضوعي . ٣٨٩*محاذير إشتراط الضرر في البطلان الناجم عن العيوب الشكليّة دون العيوب الموضوعية . صعوبة التفريق بين نوعي العيوب . ٣٩٠* الدفع بالبطلان هو دفع من الدفوع الإجرائيّة . ٣٩١* إثارة الدفع بالبطلان لعيبٍ شكلي أمام محكمة النقض . ٣٩٢* إثارة الدفع بالبطلان لعيبٍ موضوعي أمام محكمة النقض . ٣٩٣* مهل القيام بالأعمال الإجرائيّة والنتائج المترتّبة على عدم مراعاتها . ٣٩٤* الرجوع إلى النص الذي وضع المهلة . ٣٩٥* الرجوع إلى طبيعة المهلة والغاية من وضعها

المبحث الثاني: المخالفات الشكليّة في الحكم..... ٣١٦

٣٩٦* قواعد الشكل والأساس في إنشاء الحكم وإصداره

الفقرة الأولى: قواعد الشكل المتعلّقة بالبيانات المفروض

أن يشتمل عليها الحكم ـ التعليل ٣١٧

٣٩٧* البيانات التي يجب أن يشتمل عليها الحكم . ٣٩٨* البيانات غير المفروضة تحت طائلة البطلان . ٣٩٩* البيانات المفروضة تحت طائلة البطلان . ٤٠٠* التعليل . أجزاء التعليل . ٤٠١*طبيعة عيب عدم التعليل . ٤٠٢* أوجه عيوب التعليل . فقدان التعليل كلّياً أو جزئيّاً . ٤٠٣* التعليل القانوني . ٤٠٤* النقص أو الغموض أو التناقض في التعليل القانوني . ٤٠٥* التعليل الواقعي . ٤٠٦* وجوب أن يتضمّن التعليل حلاً لجميع المسائل المطروحة . المشاكل التي تثيرها المسائل الواجب حلّها . ٤٠٧* عدم وضوح مفهوم المسائل الواجب حلّها . ٤٠٨*محاولة تعريف المسائل الواجب الردّ عليها . ٤٠٩* أشكال المنازعات التي تعرض على القضاء . ٤١٠* المسائل الواجب الردّ عليها عند التنازع على العناصر الواقعيّة . العناصر الواقعيّة الحاسمة . ٤١١* مسائل الإثبات الواجب الردّ عليها . ٤١٢* المسائل الواجب الردّ عليها عند التنازع على العناصر القانونيّة . ٤١٣* الخلاصة بالنسبة لمعنى المسائل الواجب الردّ عليها . ٤١٤* وجوب طرح المسألة من قبل مستدعي النقض على المحكمة المطعون بحكمها. ٤١٥* المسائل التي تُطْرح على محكمة الإستئناف عند طلب تصديق الحكم الإبتدائي للأسباب الواردة فيه . ٤١٦* يجب أن يكون طرح المسألة على المحكمة المطعون بحكمها تم بالشكل الذي يفرض عليها بحثها . ٤١٧* الردّ الصريح على المسائل . ٤١٨* الردّ على المسائل من خلال تبنّي محكمة الإستئناف أسباب الحكم الإبتدائي . ٤١٩* الردّ الضمني على المسائل . ٤٢٠* ضرورة أن يتضمّن التعليل بيان الأسباب الملائمة . معنى الأسباب الملائمة

الفقرة الثانية: قواعد الشكل المرتبطة بإصدار الحكم..... ٣٦١

٤٢١* المداولة والأكثرية . ٤٢٢* النطق بالحكم . ٤٢٣* إمكانية تغطية العيب بأوراق المحاكمة . ٤٢٤* تطبيق القرينة القائلة بأن قواعد الصيغة قد روعيت

الفصل الثاني: أسباب النقض المستمدّة من الأسباب

الواقعيّة الواردة في الحكم..... ٣٧٢

٤٢٥* أنواع العيوب التي يمكن أن تعتري التعليل الواقعي . تقسيم الفصل

المبحث الأوّل: فقدان الأساس القانوني ٣٧٣

٤٢٦* تكريس فقدان الأساس القانوني تشريعياً كسببٍ للنقض في المواد المدنيّة والجزائية في لبنان بخلاف

الفقرة الأولى: مفهوم فقدان الأساس القانوني..... ٣٧٥

٤٢٧* رقابة محكمة النقض من خلال القياس المنطقي . إستعارة القياس من علم المنطق . ٤٢٨* موضع كلّ جزءٍ من أجزاء القاعدة القانونية وموضع العناصر الواقعية في مقدمات القياس . ٤٢٩* التشكيك بصحّة تطبيق القياس المنطقي على الصعيد القانوني . ٤٣٠* تفنيد الحجج التي تشكّك بصحّة تطبيق القياس المنطقي على الصعيد القانوني . ٤٣١* تحقيق القياس يفرض التوصل إلى معرفة علميّة لعناصره . ٤٣٢* مراحل تحقيق العملية القياسيّة . ٤٣٣* مثال عملي بموضوع المسؤولية المدنيّة . ٤٣٤* الصعوبات التي تعترض تحقيق عملية القياس . طريقة حلّها . ٤٣٥* تحليل فرضيات القاعدة القانونيّة إلى عناصرها الأوّليّة . مثال من القاعدة المتعلّقة بالمسؤولية الوضعية . ٤٣٦* تعريف المفاهيم القانونيّة يُظْهر العناصر الواقعيّة الإجتماعيّة الأوّليّة التي يشملها الحكم المقرّر في القاعدة . ٤٣٧* النتيجة . ٤٣٨* . دور كلٍّ من محكمة الأساس ومحكمة النقض في تعيين حدود العناصر الواقعيّة . المقدّمة الصغرى . ٤٣٩* دور كلٍّ من محكمة الأساس ومحكمة النقض في تعيين حدود القواعد القانونيّة الواجبة التطبيق . المقدّمة الكبرى . ٤٤٠*رقابة محكمة النقض على العملية القياسية الواردة في القرار المطعون فيه على ضوء مدى سلطتها في تغيير مقدمات القياس . ٤٤١* نتائج الرقابة . إكتمال مقدمات القياس والحل القاوني الصحيح . ٤٤٢* إكتمال مقدمات القياس ولكن هناك خطأ في الحل القانوني . ٤٤٣* عدم كفاية عناصر المقدّمة الصغرى لتبرير الحل الوارد في القرار ولا أي حل آخر . ٤٤٤* تعريف فقدان الأساس القانوني . ٤٤٥* أمثلة عن حالات فقدان الأساس القانوني . ٤٤٦* طبيعة العيب المتعلّق بفقدان الأساس القانوني . ٤٤٧* التفريق بين فقدان الأساس القانوني وبين زوال السند القانوني . ٤٤٨* زوال السند القانوني بسبب إلغاء القاعدة القانونيّة التي إرتكز عليها القرار بمفعول رجعي . ٤٤٩* زوال السند القانوني بسبب صدور نص جديد يتضمّن وجوب تطبيقه على القضايا العالقة أمام محكمة النقض . ٤٥٠* زوال السند القانوني بسبب إبطال القاعدة التي إرتكز إليها القرار . ٤٥١* زوال السند القانوني بسبب إلغاء القرار القضائي الذي إستند إليه القرار المطعون فيه . أثر قرار النقض على القرارات الصادرة بالإستناد إلى القرار الذي صار نقضه

الفقرة الثانية: في الحدود التي يتوقّف الأساس القانوني

للقرار القضائي عندها ٤٠٨

٤٥٢* أهميّة وضع حدود للتعليل الواقعي . ٤٥٣* إن حدود التعليل الواقعي ينحصر فقط بالعناصر الواقعيّة المتنازع حولها .٤٥٤* التعليل الواقعي عند إختصار الخصوم للعناصر الواقعيّة بمفاهيم قانونيّة . ٤٥٥* التفريق بين الحالة التي يتعلّق فيها التعليل الواقعي بتصرفٍ قانوني وبين الحالة التي يتعلّق فيها بواقعة قانونيّة أو مادية

. ٤٥٦* التعليل الواقعي عند إختصار الخصوم للتصرفات القانونيّة بمفاهيم قانونيّة . ٤٥٧* التعليل الواقعي عندما تتعلّق العناصر الواقعيّة بوقائع قانونيّة أو مادية . ٤٥٨* التعليل الواقعي عندما يصدّق القرار الإستئنافي الحكم الإبتدائي . ٤٥٩* إختلاف حدود التعليل الواقعي بين قرار قبول الطلب وبين قرار ردّه . ٤٦٠* حدود التعليل الواقعي عند إقتران الطلب بنتيجة إيجابية . ٤٦١* حدود التعليل الواقعي عند إقتران الطلب بنتيجة سلبيّة على ضوء قاعدة قانونيّة واحدة يمكن أن تطبّق لحلّ النزاع . ٤٦٢* حدود التعليل الواقعي عند إقتران الطلب بنتيجة سلبيّة على ضوء عدّة قواعد قانونيّة محتملة التطبيق . ٤٦٣* النتيجة بالنسبة لسبب النقض المتمثّل بفقدان الأساس القانوني

المبحث الثاني: التشويه ٤٣١

٤٦٤* تطور النصوص في القانون اللبناني بشأن التشويه كسببٍ للنقض . ٤٦٥* النصوص في القوانين العربية .

الفقرة الأولى: طبيعة عيب التشويه ٤٣٥

٤٦٦* مدى قانونيّة رقابة محكمة النقض على عيب التشويه ٤٦٧* المرحلة الأولى في الإجتهاد الفرنسي بموضوع الرقابة على التشويه . ٤٦٨* المرحلة الثانية في الإجتهاد الفرنسي بموضوع الرقابة على التشويه . ٤٦٩* المرحلة الثالثة في الإجتهاد الفرنسي بموضوع الرقابة على التشويه . ٤٧٠* المذاهب الفقهية المعارضة لرقابة محكمة النقض على التشويه . ٤٧١* الحجج الرافضة لمبدأ الرقابة . الحجج المتعلّقة بوسائل الرقابة . ٤٧٢* المذاهب القائلة بفرض رقابة محكمة النقض في حالة التشويه . إختلاف الآراء حول الأساس القانوني للرقابة . ٤٧٣* المذاهب القائلة بفرض رقابة محكمة النقض في حالة التشويه . إختلاف الآراء حول الأساس القانوني للرقابة . ٤٧٤* المذهب الذي يسند الرقابة على التشويه إلى فقدان الأساس القانوني . ٤٧٥* المذهب الذي يسند الرقابة على التشويه إلى مخالفة قانون العقد . ٤٧٦* إن تأسيس التشويه على مخالفة قانون العقود يهدف لتغليب الإرادة المعلنة ويتوافق مع المبادئ المتعلّقة بالإثبات المقيّد . ٤٧٧* تقويم الرأي القائل بإسناد الرقابة على التشويه إلى مخالفة قانون العقود . ٤٧٨* المذهب الذي يسند الرقابة على التشويه إلى مخالفة القوّة الثبوتيّة للمستندات . ٤٧٩* تقويم الرأي الذي يسند الرقابة على التشويه إلى مخالفة القوّة الثبوتيّة للمستندات . ٤٨٠* رقابة محكمة النقض في حالة التشويه تستند إلى القواعد التي تفرض على قاضي الأساس أن يبني حكمه على المعلومات المتوفّرة في الملف . ٤٨١* تأسيس التشويه بالشكل المتقدّم يتوافق مع وظيفة محكمة النقض ويدحض حجج معارضي نظرية الرقابة على التشويه . ٤٨٢* دحض حجج المعترضين والمتعلّقة بمبدأ الرقابة ذاتها . ٤٨٣* دحض حجج المعترضين والمتعلّقة بوسائل الرقابة . ٤٨٤* إن تأسيس التشويه بالشكل

المتقدّم من شأنه أن يُبدّد بعض الإلتباس بشأن رقابة محكمة النقض على إستخلاص نيّة الفرقاء

الفقرة الثانية: مفهوم التشويه ٤٧٤

٤٨٥* المشكلة التي يطرحها «التشويه» . الحدود الفاصلة بين الواقع والقانون . ٤٨٦* تعريف التشويه . ٤٨٧* شروط قبول البحث بسبب النقض المُسْند إلى التشويه . ٤٨٨* وجوب تحديد موضوع التشويه على وجه الدقّة . ٤٨٩* وقوع التشويه في مخطوطة أُبْرزت في الملف . ٤٩٠* إستناد القرار المطعون فيه إلى المخطوطة بشكلٍ أثّر في الحلّ . ٤٩١* التنكر للمعنى الواضح والصريح . ٤٩٢* معيار التفريق بين البند الواضح والصريح وبين البند الغامض . صراحة النص وسيلة لتقدير وضوحه . ٤٩٣* إن التمييز بين البند الواضح والبند الغامض يجد أساساً له بالقاعدة التي تمنع إثبات عكس السند الخطّي ببيّنة الشهود . ٤٩٤* وضوح النصّ أو غموضه مسألة نسبيّة . ٤٩٥* تقدير الوضوح والصراحة على ضوء كافة بنود المستند . ٤٩٦* * أخذ جميع المخطوطات والظروف المحيطة بالعقد بعين الإعتبار لتقدير الوضوح والدقّة . ٤٩٧** المظهر الإيجابي للتشويه . ٤٩٨* المظهر السلبي للتشويه . ٤٩٩* المخطوطات التي يمكن أن يقع التشويه فيها . ٥٠٠* التفريق بين التشويه والتفسير. ٥٠١* التفريق بين التشويه وبين سلطة محكمة الأساس في تقدير القوّة الثبوتيّة لوسائل الإثبات المتروكة لتقديرها . ٥٠٢* التفريق بين التشويه وبين سلطة المفاضلة بين الأدلّة . ٥٠٣* التفريق بين التشويه وبين التفسير وبين مخالفة القوّة الثبوتيّة للمستندات التي تتمتّع بقوّة ثبوتيّة ملزمة

الفهارس..... ٥٢٩

فهرس هجائي..... ٥٣١

فهرس هجائي باللغة الفرنسية..... ٥٤٧

فهرس المواد..... ٥٥٥